سامى عبد الفتاح محمد

معوقات واجهت المرأة المصرية
فى الأنشطة الزراعية خلال العصر الرومانى

يتناول هذا البحث عدداً من المعوقات والمشاكل التى واجهت المرأة المصرية فى مجال الأنشطة الزراعية وما يتصل بها من مشروعات خلال العصر الرومانى ، ابتداءاً من الاحتلال الرومانى لمصر عام ٣٠ ق. م. حتى عام ٢٨٤ م. ، وتعتمد هذه الدراسة أساساً على الوثائق البردية بما تحتوى عليه من معلومات قيمة فى مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.

والغالبية العظمى للسكان فى مصر كانت من المصريين الذين انتشروا فى سائر الأقاليم ، وكانت الظاهرة المميزة لمصر من الناحية الزراعية فى العصر الرومانى هى المجتمع الريفى الذى يتألف من صغار الملاك ومستأجرى الأراضى بأنواعها المختلفة ، والنشاط الاقتصادى للمرأة المصرية لم يقتصر على دورها فى المنزل ، إذ أنها استطاعت أن تلعب دوراً حيوياً فى الأنشطة الزراعية طوال فترات التاريخ المصرى القديم ، وتوضح الشواهد أنها تولت أنواعاً مختلفة من العمل الزراعى وقامت بإدارة الأعمال الزراعية واتخذت القرارات بشأنها ، وفى كل مستويات المجتمع يمكن أن نجدها فى وثائق العصر الرومانى وهى تشترى وتبيع وتؤجر الأراضى الزراعية وتستأجرها[1].

(1) P. W. Pestman. Marriage and Matrimonial Property in Ancient Egypt, Pap. Lugd. Bat. IX, Leiden, 1961, PP. 182-84; Id. The New Papyrological Primer, Fifth Ed., E. J. Brill, Leiden, 1990, P. 52; J. Tyldesley, Daughters of Isis: Woman of Ancient Egypt, Harmondworht. Penguin, 1995, PP. 37ff; El-Mosallamy, A. H., "The Evolution of the Position of the Woman in Ancient Egypt "Akten Des 21 Int. Pap. Kon., Berlin, 1995, PP. 253ff.; J. Rowlandson, Woman and Society in Greek and Roman Egypt, Cambridge Universty Press, Camridge, U. K., 1998, PP. 218ff.; Alexandra A. O' brien, Eg;yptian Women in Ptolemaic and Roman Egypt, A. Dissertation Presented to the Universty of Chicago, 1999, PP. 17ff.

إلا أن السياسة الرومانية فى مصر كانت ترمى إلى استغلالها اقتصادياً إلى أقصى حد ممكن نظراً لثروتها الزراعية الكبيرة وموقعها الجغرافى[١] ، وفى ضوء هذه السياسة الاستغلالية يمكن افتراض أن النشاط الزراعى للمرأة ومساهمتها فى هذا المجال الاقتصادى لم يكن أمراً سهلا وميسوراً ؛ فما هى الظروف التى مارست فى كنفها هذا النشاط الزراعى وهل أنها واجهت فعلاً عددا من المشاكل والصعاب ، وتعرضت لما قام به موظفو الإدارة الرومانية من أساليب الاستغلال وما ارتكبوه من أعمال الابتزاز والمصادرات والمطالبات المتنوعة؟.

صحيح أن السياسة الرومانية عملت منذ بداية الاحتلال الرومانى لمصر . على تشجيع ملكية الأراضى الخاصة فزادت مساحتها ، لأنها كانت تفضل إرساء الجهاز المالى والإدارى على عاتق سكان يملكون عقاراً ثابتاً يكفل اضطلاعهم بالمسئوليات ويضمن التعويض منهم فى حالة حدوث عجز أو تقصير ، فصادرت الحكومة الرومانية جانباً كبيراً من الأراضى على أثر الغزو وباعت بعضها بالمزاد ، بينما عرضت الأراضى المهجورة أو غير الجيدة للإيجار بشروط مرضية حتى تشجع الأفراد على استئجارها واستصلاحها للزراعة[٢] ، ويسر ذلك من اكتساب المرأة على

(1) Strabo, 17, I, 12; Tacitus, Ann. II, 59; XII, 43; Dio Cassius, L1, 17, 1; A. C. Johnson, Roman Egypt to the Reign of Diocletian (= T. Frank. Ed., Economic Survey of Ancient Rome II), J. Hopking Press, Baltimore, 1936; PP. 59; 481 ff.; N. Lewis, "An Aspect of Roman Oppression in Egypt", J. E. A., 23, 1937, PP. 63-75; S. L. Wallace, Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, Princeton, 1938, PP. 366 ff.; N. Lewis, The Compulsory Public Services of Roman Egypt, Pap. Flor. Vol. XI, Florence, 1982, PP. 103 ff.; G. M. Parassoglou, Imperial Estates in Roman Egypt, Am. Stud. Pap., Vol. 18, Amsterdam, 1978, PP. 32 ff.

وانظر أيضا: د. عبد اللطيف أحمد على: مصر والإمبراطورية الرومانية فى ضوء الأوراق البردية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٥٢ . ٥٧ ، رستوفتزف م.: تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعى والاقتصادى ، ترجمة ومراجعة: ذكى على ، ومحمد سليم سالم: الجزء الأول ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٤١٢ ؛ بل هـ. أيدرس: مصر من الاسكندر الأكبر حتى الفتح العربى ، نقله إلى العربية وأضاف إليه د. عبد اللطيف أحمد على ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ١٠٨ ؛ نفتالى لويس: الحياة فى مصر تحت حكم الرومان ، ترجمة: د. فوزى مكاوى ، الهئية المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤ ، ص ١٤٥ ؛ ١٩٤.

(٢) بل هـ. ايدريس: المرجع السابق ، ص ١٠٦ ؛ د. مصطفى العبادى: مصر من الإسكندر الأكبر إلى الفتح العربى ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ١٥٢.

نطاق واسع لملكية الأراضى الزراعية ، وكان أهم مصادر اكتسابها لهذه الملكية هو الميراث[١] والشراء[٢] ، وتوضح سجلات الأراضى والأدلة الأخرى التى ترجع إلى العصر الرومانى أن حوالى ثلث ملاك الأراضى الخاصة كان من العنصر النسائى ، وربما امتلكن ما بين ١٦ إلى ٢٥ % من مساحة الأراضى الخاصة[٣].

وامتلاك أراضى زراعية فى ولاية غنية مثل مصر التى يستند اقتصادها . فى المقام الأول . على النشاط الزراعى كان يمثل أهمية كبيرة وخطيرة ، وبالتالى فإن التوسع فى امتلاك المرأة لقطع من هذه الأراضى وحريتها فى استغلالها والتصرف فيها يعطى الدليل على مكانة المرأة المصرية فى أسرتها ومركزها فى المجتمع ومقدرتها فى المجال الاقتصادى.

وتوضح الوثائق البردية أن المرأة تقدمت مختارة لاستئجار مساحات من أراضى الدولة (γὴ δημοσία) لزراعتها ، ففى إحدى البرديات[٤] نجد امرأة استأجرت قطعة أرض من أراضى الدولة بالقرب من قرية هيفايستياس (فى الجزء الشمالى الغربى من الفيوم) وكانت مساحتها ٤ أرورات من الأراضى الجافة وقيمة الإيجار 1½ إردبا من القمح عن الأرورة الواحدة ، وفى بردية أخرى[٥] عقد قسمة بين أختين تدعى تيتيس والثانية سويروس لقطعة أرض تحتوى على بستان كروم والتى قامت الأختان باستئجارها من أراضى الضياع الإمبراطورية فى قرية تراجى فى إقليم هيرموبوليس. وفى بردية ثالثة[٦] تتقدم امرأة بطلب إلى أحد الموظفين لتستأجر 5⅛ أرورة من أراضى الدولة ويبدو أن هذه القطعة كانت من الأراضى غير الجيدة.

---

(1) P. Oxy. 379, 81-96 A. D.; P. Ryl., 156, I cent. A. D.: P. Tebt., 383, 46 A. D., P. Fam, Tebt., 29, 133 A. D., : S. B., 7284; P. Amh., 71, 178-9 A. D., 72, 246 A. D., P. Oxy., 3117, Third, Cent. A. D.: R. Taubenschlag, The Law of Greco-Roman Egypt in the Light of The Papyri, 332 B. C. 640 A. D., 2rd Ed., Warszawa, 1955, PP. 184 ff.

(2) Mitteis, Chr. 220, 83-4 A. D.; Johnson, A. C., Roman Egypt, No. 95, A. D., P. Fay., 62, 134 A. D., P.Oxy., 4337, 178 A. D.; 505, 179 A. D.; 1032, 162 A. D.; 4438, 252 A. D., P. Tebt., 117, 269 A. D.; Oxy., 488, II or III Cent. A. D.

(3) Rowlandson, J., Op. Cit., PP. 220-21; Cf., e. g., P. Lond., 193, 50-100 A. D. = Johnson, Op. Cit., No. 12, PP. 31 ff.; P. Fay., 33 A. D.; P. Cair. Isid., 6, 300 A. D.; P. Oxy., 1044, 174 or 206 A. D.

(4) P. Corn., 8, I Cent. A. D.

(5) P. Ryl., 157, 135 A. D.

(6) P. Tebt., 443, II Cent. A. D.; See also P. Lond., 604.

وعندما يتقدم الأفراد ـ نساءاً أو رجالاً ـ مختارين وليسوا مجبرين على استئجار أراضى الدولة بأنواعها المختلفة لزراعتها واستثمارها فهذه عملية اقتصادية سليمة إلى حد كبير ولكن عندما تلجأ الإدارة الرومانية إلى إجبار الأفراد على استئجار هذه الأراضى وإلزامهم بزراعتها والاهم من ذلك سداد قيمة الإيجار التى تفرضها فان ذلك يخرج بالعملية كلها من إطار التعامل الحر إلى ما يشبه العمل الجبرى.

ويبدو أن الشروط التى تحددها الإدارة الرومانية لإيجار تلك الأراضى كانت تتسم بالتعسف والظلم فهى الطرف الأقوى فى هذه العلاقة التعاقدية ، وأنها كانت لا تراعى سوى مصالح الخزانة العامة ، ومما زاد من تعاسة المستأجرين وصغار المزارعين تعنت موظفى الإدارة المالية وممارستهم ضغطاً شديداً عليهم لحملهم على المضى فى الزراعة بكل طاقتهم ، والحصول على اكبر قدر من الدخل(١).

هذه العوامل جعلت من المتعذر أن تجد الإدارة الرومانية فى كثير من الأحيان من يتقدم لها بمحض اختياره لاستئجار أراضى الدولة ، وأمام هذا المأزق يصبح من الضرورى على هذه الإدارة أن تبحث عن مخرج له وأن تجد حلاً لتلك المشاكل التى واجهتها فى هذا الشأن.

وهنا تتجه الحكومة الرومانية إلى فرض زراعة هذه الاراضى على الأفراد ، ولقد أشار والى مصر تيبريوس يوليوس الاسكندر فى منشوره الصادر عام ٦٨ م. إلى هذه الظاهرة وقرر ضرورة عدم إجبار الأفراد على تأجير أراضى الضياع الإمبراطورية(٢) ، ولكن الوثائق تشهد على استمرار هذه الظاهرة وتثبت توجه الإدارة الرومانية نحو سياسة فرض زراعة أراضى الدولة بأنواعها المختلفة

---

(١) أن الصورة التى قدمها فيلون عن انحراف محصلى الضرائب وتجاوزاتهم أدت إلى فرار الأفراد وبالتالى نقص فى عدد السكان الذى تأكد وجوده من خلال كثير من الوثائق البردية وهذه الظاهرة ترجع إلى العصر البطلمى. أنظر:
- Philo, De Spec. Leg. II, 92ff.; III, 152ff.
د. مصطفى كمال عبد العليم: " الأرض والفلاح فى مصر فى عهد البطالمة " ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ١٠٣. ؛ نفتالى لويس ، الحياة فى مصر تحت حكم الرومان ، ترجمة: د. فوزى مكاوى ، ص ١٩٠ ؛ ذكى على ، مقننة الإديولوجوس ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ١٠٤.

(2) O. G. I. S., 669 = I. G. R. R., 1263 = S. B. 8444, L. 10-15; A. H. Johnson, Op. Cit., No. 440, PP. 704-09.

على الأفراد ، ويبدو أن ذلك بدأ حوالى منتصف القرن الأول بعد الميلاد[١] وانتشر انتشاراً كبيراً فى القرن الثانى والثالث.

أما الاراضى الجيدة التى على درجة عالية من الخصوبة استمرت الإدارة الرومانية فى استغلالها بتأجيرها بالمزاد العلنى[٢] أو ببيعها بالمزاد العلنى أيضا لمن يتقدم بأعلى العطاءات[٣].

وإجبار الأفراد على زراعة الأراضى العامة كان يتم بأن تلحق الإدارة الرومانية قطعاً من هذه الأراضى بالأراضى الخاصة (ἐπιβολή) وترغم ملاك هذه الأراضى الخاصة على زراعتها وسداد قيمة الإيجار والمستحقات الأخرى على تلك الأراضى للخزانة العامة سواء تم زراعتها أو لم يتم زراعتها لأى سبب من الأسباب[٤] والوسيلة الأخرى تطبقها الإدارة الرومانية فى حالة المساحات الكبيرة من الأراضى العامة ، فتقوم بفرض زراعتها على أفراد قرية أو أكثر من القرى القريبة منها ، ويقوم الكتبة وشيوخ القرى بمهمة تقسيمها إلى أنصبة وتوزيعها (ἐπιμερισμός) على هؤلاء الأفراد لزراعتها، وكانت مسئولية أفراد القرية عن هذه الزراعة وبالتالى سداد مستحقات الدولة مسئولية تضامنية بين بعضهم البعض[٥] ، ويرى Wallace أن هذه الوسيلة الأخيرة ربما كان يقصد

---

(1) See P. S. I., 906, 46 A. D.; A. H. Johnson, Op. Cit., P. 160; D. P. Kehoe, "The Management of Estates in Roman Egypt and Italy", Proceedings of The XIXth International of Congress of Papyrology, Ai. Sh. Un. Cen. Of PaP. St., Vol. II, Cairo, 1992, P. 101.

(2) B. G. U., 656, II Cent. A. D.

حيث ورد هذا المثال " إذا رغب أى فرد فى استئجار ٩ أرورات من الأراضى الملكية فى منطقة بتسينوسى وكذلك ٥ أرورات من الأراضى المقدسة (المعابد) فى بطلمية ، و ٥ أرورات من الأراضى الملكية فى نفس المكان ، وأيضا فى كيركيسوخا ٥ أرورات مع قطعة أخرى (.....) ٦ أرورات عليه أن يحضر إلى الموظفين المسئولين عن إيجار هذه الأراضى ويقدم سعراً للمزاد. وأنظر أيضاً:

Chr. 342; P. Oxy., 279; P. Ryl., 97; P. Tebt., 325; 364.

(3) P.Oxy., 4337, II Cent. A. D.; B. G. U., 159 = Wilcken, Chr. 175, 201 A. D., P. Oxy., 1633, 275 A. D.

(4) G. M. Parassoglou, Imperial Estates in Roman Egypt, PP. 39-41; J. L. Rowlandson, Landowners and Tenants in Roman Egypt, Oxford, 1996, PP. 88-92; see also N. Lewis, The Compulsory Pubic Services of Roman Egypt, P. 26.

حيث ذكر عدداً من المصطلحات التى وردت فى الوثائق البردية وتعبر عن فرض هذه الزراعة على الأفراد.

(5) P. Lond., 314 = Chr. 356, 149 A. D.

بهـا فـى البدايـة أن تفـرض علـى مزارعـى الدولـة (σημόσιοι γεωργοί) لأنـه كـان فـى استطاعتهم زراعة تلك الأراضى بأقل قدر من الصعوبة لانتظامهم فى نقابات ، ثم أصبحت تفرض على ملاك الأراضى الخاصة أيضا[١].

ويبدو أن المرأة استهدفت بين الفترة والأخرى لتحمل هذا العبء خاصة إذا كانت تمتلك أراضى زراعية ، والوثائق البردية تتضمن عددا لا بأس به من حالات فرص زراعة أراضى الدولة بأنواعها المختلفة على المرأة على الرغم من أنها كانت معفاة من تولى الأعمال الإجبارية (λειτουργία) ، فتوضح مصادر التشريع الرومانى[٢] أنه تم إعفاء المرأة من تحمل عبء الوظائف العامة (magistrates) وكذلك الأعباء العامة البدنية (munera corporalia). وإعفاء المرأة فى مصر من عبء زراعة أراضى الدولة مثبت منذ متصف القرن الأول الميلادى حتى عصر الإمبراطور قسطنين الأول[٣] ، ولكن من الناحية العملية تم انتهاك هذا الامتياز الممنوح للمرأة والتعدى عليه من قبل موظفى الإدارة الرومانية.

حيث ورد فيها أنها مساحة من أراضى الدولة فى زمام قرية باخياس فرضت زراعتها على قرية سكنوبايونيسوس وتم تقسيمها فيما بين أفراد هذه القرية الأخيرة.

; B. G. U., 2475, 138 A. D.

وفيها مجموعة من الأفراد فرضت عليهم زراعة مساحة من أراضى الدولة فى قرية فيلادلفيا فى الفيوم

; P. Amh., 69, 154 A. D.

وتبين ان أراضى الدولة فى قرية أوتوديكى فى الفيوم فرضت زراعتها على عدد من الأفراد فى قريتين متجاورتين لها ، وانظر أيضا:

A. C. Johnson, Op. Cit., P. P. 77, 114; S. L. Wallace, Op. Cit., PP. 20-21; G. M. Parassoglou, Op. Cit., P. 40.

ويل هـ. أ. : المرجع السابق ، ص ١١٤ . ١١٥ ؛ نفتالى لويس ، الحياة فى مصر تحت حكم الرومان ، ترجمة: فوزى مكاوى ، ص ٩١ . ٩٣ . حيث ترد معلومات عن مساحات هذه الأراضى وعدد الأفراد المكلفين بزراعتها وبعد المسافة بينها وبين محل إقامتهم.

(1) S. L. Wallace, Op. Cit., P. 21.

(2) Digest 50, 17, 2, (Ulpian); Col. Just., 10, 32, 11; Digest 50, 4, 3, 3. (Ulpian).

(3) N. Lewis, The Compulsory Public Services of Roman Egypt, P. 94; Id., Exemption From Liturgy in Roman Egypt, Atti dell' XI Congresso Internazionale di Papirologia, 1966, PP. 512-13.

وأعرض هنا لعدد من هذه الحالات التى توضح إجبارها على زراعة هذه الاراضى ولعل من أهمها تلك الحالة التى وردت فى بردية تحمل رقم ٨٩٩ وتؤرخ بعام ٢٠٠ م. من مجموعة بردى اوكسيرينخوس ، فهذه الوثيقة تتضمن التماساً قدمته سيدة تدعى أبولوناريون عام ١٩٩ م. إلى الديويكيتيس فلافيوس ستوديوسوس[١] تذكر فيه أنه نظراً لما تواجهه من صعوبات وما تتحمله من خسائر كبيرة لأنها فقدت الكثير من ممتلكاتها الخاصة التى تقدر بمبلغ كبير ، فإنها تطلب تحريرها من مسئولية زراعة تلك القطع من أراضى التاج الكائنة فى عدد من قرى إقليم اوكسيرينخوس.

L. 16: ἀπαλλάξαι με τῆς γεωργίας τῶν προκειμένων [ἀ]ρουρῶν·

ومع أن هذه البردية فى حالة سيئة لما أصابها من تشوهات فانه يمكن تتبع الخطوات والإجراءات التى قامت بها هذه السيدة ، ودعماً لحقها فقد ذكرت فى التماسها هذا سابقة قضائية ترجع لعام ١٥٥م. (سنتعرض لها بعد قليل) وكان رد الديويكيتيس على شكوى ابولوناريون بخطاب فى ٢ مارس ١٩٩ م. إلى امونيانوس الكاتب الملكى والقائم بأعمال استراتيجوس إقليم اوكسيرينخوس أجاب فيه إلى طلب الشاكية وأرفق طيه نسخة من التماسها.

بعد ذلك كتبت ابولوناريون التماساً إلى أمونيانوس تطلب منه أن يعطى التعليمات الضرورية للموظفين المحليين فى القرى L. 35: οἱ πραγματικοι τῶν κωμῶν التى تقع فيها هذه الاراضى لتحريرها من مسئولية هذه الزراعة[٢] وفى ٢٢ مايو عام ١٩٩ م . أرسل أمونيانوس خطابا إلى كتاب تلك القرى لكى يقوموا بعمل تحقيق عن الموضوع ورفع تقرير إليه بذلك[٣].

ويبدو أنه حدثت بعض الصعوبات لأنه فى شهر يناير عام ٢٠٠ م. قدمت ابولونياريون للديويكيتيس للمرة الثانية التماسا[٤] وتلحق طيه التماسها السابق وفى النهاية تطلب منه أن يصدر تعليمات مشددة إلى الاستراتيجوس الجديد لإقليم اوكسيرينخوس ويدعى ديوفانيس حتى يجبر

(1) P. Oxy., 899. Col. II, L. 2-32.
(2) Ibid., Col. 11, L. 35- 36.
(3) Ibid., L. 36-39
(4) Ibid., L. 40-45.

الموظفين المحليين على استبدالها بأشخاص آخرين لزراعة هذه الأراضى طبقاً للأوامر الصادرة إليهم ، وكان رد الديويكيتيس . مثل رده على الالتماس الأول . لصالح هذه السيدة[١] إلا أنه لم تتخذ خطوات فعلية لتحريرها من مسئولية زراعة هذه الأراضى لأنها تقوم فى ٢٩ أغسطس عام ٢٠٠ م. بتقديم التماس إلى أحد الموظفين . منصبه غير معروف بسبب ثغرة فى الوثيقة . تذكر فيه كل تفاصيل الموضوع وتختمه بطلبها المعتاد وهو إصدار تعليمات إلى الموظفين المحليين لتحريرها من زراعة هذه الأراضى[٢] ، وتنتهى الوثيقة فجأة ولا نعرف النهاية التى وصلت إليها شكواها.

أما السابقة القضائية التى ذكرتها ابولوناريون (سطر ٢٠ . ٣٢) لدعم حقها وتأكيد عدالة مطلبها فهى عبارة عن ملخص لحالة مشابهة نظرها وفصل فيها بارمينيون عام ١٥٥ م. الذى كان يشغل منصب الديويكيتيس[٣] ، وتوضح أن سيدة رفعت شكواها إليه وتطلب تحريرها L. 26: ἀπαλλάσσειν من زراعة ثلاث قطع من أراضى التاج والأراضى العامة التى توجد فى قرى إقليم هيراكليوبوليس ، وهذه الأراضى سبق أن تم تعيين والدها لزراعتها إلا أنه توفى وتركها وريثة له ، عندئذ قام كتاب تلك القرية التى تقع فيها هذه الأراضى بفرض L.24: ἐπιβάλλειν زراعتها عليها ، واحتج ساتونينوس محامى هذه السيدة ببعض القرارات والأحكام القضائية التى سبق أن أصدرها الولاة والابستراتيجوس من وقت لآخر ، وأنها لا تجبر المرأة على القيام بهذا العبء وأضاف المحامى أن موكلته تطلب أيضا قراءة هذه الأحكام حتى يمكن أن يتم تحريرها من زراعة هذه الأراضى ، ذلك العبء الذى يخص الرجال وحدهم.

L. 21-27: Σατουρνῖνος ῥήτωρ εἶπ (ε)· Πτολλίων ὁ
πατὴρ τῆς συνηγορ[ουμέν]ης ..... ετ .. [..
[....]. διετάσσετο γῆν βασιλικήν τε καὶ δη[μοσ]ίαν περί
τε κώμην Βουσεῖρ[ι]ν καὶ Θιντῆριν καὶ Τ.α. ..... [.....
[....]. χος κώμας τοῦ Ηρακλεοπολείτου. ἐπεὶ οὖν ἐκείνου με-
ταλλάξαντος ἐπὶ κληρονόμῳ ταύτῃ οἱ τῶν κω-

(1) Ibid., L. 46-47.
(2) Ibid., L. 47-50.
(3) Ibid., The Editor, note 27, P. 231.

[μῶν] τούτων κωμογραμματεῖς παρὰ τὰ ἀπηγορευμένα ἐπι-
βάλλουσι αὐτῇ την τοῦ πατρὸς γε̣ω̣ργῖαν ....
[....] κέκριται δὲ ὑπὸ τῶν κατὰ καιρὸν ἡγεμόνων καὶ ἐπιστρ-
ατήγων γυνα[ῖκα]ς ταύτῃ τῇ χρείᾳ μη κ̣α̣θέλ[κεσ-
[θ]α[ι,] κ̣α̣ὶ α̣[ὐτὴ ἀξ]ιοῖ ἀναγεινώσκουσα τὰ κεκριμένα ἀπ-
ηλ[λά]χθαι τῆς γεωργίας ἀνδράσι μόνοις πρ[ο]σηκ[ού-
[ση]ς.

فوافق بارمينيون على قراءة القرارات والأحكام الصادرة فى مثل هذه القضايا ، وتم قراءة القرار (سطر ٢٨ τό διατάγμα) الذى أصدره الوالى تيبيريوس يوليوس الاسكندر فى العام الثانى من حكم الإمبراطور جالبا (٦٩ م.) ، والحكم القضائى (سطر ٢٩ τό κρῖμα) الذى أصدره الوالى فاليريوس أودايمون فى العام الخامس من حكم الإمبراطور أنطونينوس (١٤٢ م.) ، وحكم آخر للإبستراتيجوس مينيكيوس كوريليانوس فى العام العاشر من حكم الإمبراطور أنطونينوس (١٤٧ م.) ، وكلها تمنع إجبار المرأة على القيام بزراعة أراضى التاج أو الأراضى العامة ، لذا أصدر بارمينيون حكمه عام ١٥٥م. لصالح هذه السيدة كالآتى: " طبقا للأحكام القضائية التى تم قراءتها فان تاثون ..... لها الحق فى أن يتم تحريرها من زراعة هذه الأراضى ..... ويجب تعيين مزارعين آخرين لهذه الأراضى بدلا منها "[1].

(1) Ibid., Col. 27-32:

L. 27-32: [Πα]ρ[μ]ε̣νίων εἶπ(εν)· ἀναγνωσθήτω τὰ ἐ[π]ὶ τοι[οῦ]των
κ[ε]κριμένα. ἀναγνωσθέντος .....[.....
δ[ι]α̣τ̣[άγ]ματος Τιβερίου Ἀλεξάνδρου ἀπαγορ[εύον]τος γυναῖκ̣α̣
γε̣ω̣ργια̣ ..[.] .. α̣τ̣ε[σ]θαι ἐπὶ τοῶ β (ἔτους) Γάλβα [...
..ι κ̣α̣ὶ Οὐαλερίου Εὐδαίμονος ἡγεμονεύσαντος τὸ αὐτο κεκρικὸτο[ς
ἐ]πὶ τοῦ ε̣ (ἔτους) Ἀντωνί[ν]ου [...
κ̣α̣ὶ Μ̣ι̣ν̣ικίου Κορελλιανοῦ ἐπιστρατήγου ἐπὶ τοῦ ι (ἔτους)
Ἀντωνίνου Καίσαρος ατοῦ κ[υ]ρ[ίο]υ, Παρμενίων εἶπ(εν)· ἀκ̣ο̣λ̣
[ού[θω]ς τ̣[οῖς] ἀναγνωσθεῖσι δύναται ἡ Ταθυνὴ .....τ̣ῆς γεω[ρ]γίας
ἀπηλλάχθαι τ̣ ..... [..]τ̣ο̣[.].....[.....
έ[τ]έ̣ρ̣ο̣[υ]ς [γ]εωργοὺς εἰς τὴν γεωργιαν μεταδιατάξαι.

يتبين أن هذه السابقة القضائية التى ترجع إلى عام ١٥٥ م. تحتوى بدورها على سوابق قضائية أخرى ، كذلك يوجد على ظهر هذه البردية (verso) كما يذكر الناشر[1] كتابة لثلاث وثائق بخط يختلف تماماً عن ذلك المستخدم فى الكتابة على وجه البردية (recto) ، ولكن الكتابة على الظهر لسوء الحظ أصابها الكثير من التلف ويشغل الجزء الأسفل للعمود رقم ١ نسخة من التماس لإمرأة تدعى هيراكليا . يشبه التماس ابولوناريون ولكن تاريخه يتأخر عنه بحوالى عام . وقدمته هيراكليا إلى ديوفانيس استراتيجوس إقليم اوكسيرينخوس وكان يتضمن خطاباً من الديويكيتيس فلافيوس وذلك بخصوص زراعة الأراضى العامة:

L. 7: περὶ [γ]εωργ(ίας) δημοσίας γῆς

والمهم هنا أنه يوجد قرار للإمبراطور سبتيميوس سيفيروس فحواه إعفاء النساء من زراعة هذه الأراضى ، ويبدأ من سطر رقم ١٨ كالآتى:

Αὐτοκράτωρ Καῖσαρ Λούκ(ιος) Σεπτίμ(ιος)
Σεουῆρος Εὐσεβ(ής)

وتقع الكلمات الآتية فى سطر رقم ٢١:

γυναιξὶν δικαίας παραιτήσεως

وأهمية هذه الوثيقة (P. Oxy. 899) بشكل عام تكمن فى الاعتبارات التالية:

١ . أنها تتضمن عدة حالات تم فيها فرض زراعة هذه الاراضى على النساء ، وان هذه السيدة (ابولوناريون) قضت اكثر من عامين ونصف العام من المحاولات والمراسلات وتقديم الالتماسات فى ظل إدارة تتسم بالبيروقراطية ولكنها خلال هذه المدة الطويلة لم تستطيع تحقيق مطلبها ونيل حقها فى التحرر من مسئولية زراعة هذه الاراضى وتنتهى هذه الوثيقة دون معرفة النهاية الحقيقية لهذه المحاولات.

(1) Ibid., The Editor, PP. 225-26; See also R. Taubenschlag, “The Imperial Constitutions in The Papyri”, J. J. P., Vol. VI, 1952, P. 130.

٢ . أنها تتضمن قراراً (سطر ٢٨) للوالى تيبيريوس يوليوس الاسكندر صدر فى العام الثانى من حكم الإمبراطور جالبا (٦٩م.) ويمنع بشكل واضح فرض زراعة أراضى التاج والأراضى العامة على النساء ، ومن ثم فهو يدعم ويؤكد ما ورد فى المنشور الشهير لهذا الوالى الصادر فى ١٢ من شهر أبيب العام الأول من حكم الإمبراطور جالبا (٦ يوليو عام ٦٨ م.) فى هذا الشأن[١]. لذا فإن ما يتضمنه ذلك المنشور من مفاسد متعددة وارتكاب السلطات ورجال الإدارة الرومانية لمخالفات بالغة الخطورة لم تكن بعيدة عن واقع الحياة اليومية ، وإنما تثبتها الكثير من الوثائق البردية التى ترجع إلى تلك الفترة[٢].

٣ـ تؤكد هذه السيدة (ابولوناريون) فى التماسها على أن الضرائب الإضافية ἐπικλασμός التى فرضها والى مصر أيميليوس ساتورنينوس جعلت العبء ثقيلاً عليها إلى حد كبير (سطر ٩ـ١٠) ويرى كل من Johnson[٣] و Wallace[٤] أنها تتضمن ضريبة التاج (στεφανικόν) التى تم تنظيم جبايتها بمعدل ٨ دراخمات عن كل أرورة وتفرض على ملاك الأراضى الخاصة والمستأجرين لأراضى التاج والأراضى العامة.

٤. تذكر هذه السيدة أيضا فى التماسها أنها اضطرت أن تفقد الكثير من ممتلكاتها الخاصة (سطر ١١. ١٣) بسبب أعباء هذه الضرائب والإيجارات والمدفوعات الأخرى المستحقة على هذه الأراضى التى فرضت عليها زراعتها ، ويمكن تصور إن الكثيرين من أصحاب الملكيات الصغيرة كانوا يواجهون هذا المصير نفسه ، ومن المحتمل أن ذلك عجل بنمو الأقطاعات والملكيات الكبيرة فى القرن الثالث الميلادى عندما تعمقت الأزمة الاقتصادية وزاد الإفقار العام وأدى الكساد وضعف قيمة العملة إلى إغراء الأثرياء لاستثمار أموالهم فى امتلاك الأراضى.

٥ . أن الحكومة الرومانية وهى بصدد استغلال أراضى الدولة والحصول على أكبر قدر من الدخل أجبرت الأفراد على زراعتها بقيمة ايجارية مرتفعة ، وهكذا لجأت إلى أساليب قهرية وتعسفية

---

(١) أنظر: هامش رقم ١١.

(2) See Mostafa El-Abbadi, "The Edict of Tiberius Julius Alexander: Remarks on Its Nature and Aim", B. I. F. A. O., Vol. 65, 1967, PP. 221 f.

(3) A. C. Johnson, Roman Egypt, P. 116.

(4) S. L. Wallace, Taxation in Egypt, P. 26.

لتحقيق ما فشلت فى إنجازه بوسائل اقتصادية ، وليس كما تشير إحدى الدراسات الحديثة[١] إلى أن الدولة لجأت فى هذا الشأن إلى أساليب قانونية لتحقيق ما عجزت عنه بأساليب اقتصادية. فكيف يمكن أن يكون القهر وأساليب الاستغلال محل تقنين وتشريع ؟! إن ما حققته الدولة من دخل كان على حساب موارد الكثير من الفلاحين وكدهم بل ترك أثاره السيئة على حالة هذه الأراضى التى كانت فى حاجة دائمة إلى العناية والرعاية من أجل المحافظة على استمرار إنتاجها وتطوير زراعتها. ولذا فان توجهات الحكومة الرومانية فيما يتعلق بالسياسة الزراعية كانت بمرور الزمن من أهم أسباب فرار المزارعين والنقص فى عدد السكان الذى تأكد وجوده من خلال كثير من الوثائق البردية[٢].

بالإضافة إلى الحالات السابقة توجد مجموعة أخرى من الحالات التى توضح تحمل المرأة لعبء زراعة أراضى الدولة ؛ فيتبين من إحدى الوثائق البردية [٣] أن سيدة (فقد اسمها تا .....) بنت تيوس وأمها تدعى تسينافينخيس من قرية بيتنوريس ، كان من بين الميراث الذى ورثته عن والدها مسئولية زراعة قطعة من الأراضى العامة ، ويبدو أنها فشلت فى التحرر من زراعة هذه القطعة الملحقة بالأراضى التى ورثتها عن والدها ، ونظراً لما تواجهه من صعوبات وخسائر بسبب هذا العبء فقد توصلت إلى اتفاق مع أحد الأشخاص يدعى ابيون بن سرابيون (ربما يمت بصلة قرابة لها)[٤] وبمقتضى هذا الاتفاق فإنه يضمنها ضد أية متاعب أو مسئولية عن كل مستحقات خزانة الدولة على هذه القطعة من الأراضى العامة إبتداءاً من العام الثانى والعشرين من عهد الإمبراطور أنطونينوس قيصر ، مقابل أن يتولى هو استغلالها حيث أنها تنازلت له عن زراعتها.

---

(1) D. P. Kehoe, "The Management of Estates in Roman Egypt and Italy", PP. 101f.
(2) See S. B. 7462; P. Graux 2, 55- 60 A. D.; P. Lond. 904; Wilcken, Chr. 202, 104 A. D.; B. G. U. 372; Wilcken, Chr. 19, 154 A. D.; Johnson, Roman Egypt, No. 43, 163 A. D.; P. S. I, 101; 102, about 170 A. D.
(3) P. Oxy., 1123, 158-9 A. D.; Johnson, Roman Egypt, No. 40, (translation).
(4) Johnson, Roman Egypt, P. 76.

وفى حالة ثانية نجد سيدة تدعى تاميستا تقدم التماساً[1] إلى أحد كبار الموظفين تذكر فيه أن والدها توفى وترك لها نصيبه الذى يخصه فى موقع منزل وكذلك مزرعة نخيل فى منطقة تسمى سكيثيس الذى ورثه عن أبيه ، ولكن عمها (بانتبيس) وبنت عمها (ثايسيس) قاما بالاستيلاء عنوة على نصيبها فى الميراث بحجة أنه ملحق به زراعة قطعة من أراضى التاج ، وهذا العبء لكونها امرأة يجب ألا تجبر على التعهد به بمقتضى القرارات التى أصدرها الولاة والوكلاء بشأن هذا الموضوع.

L. 8-14: ὁ τούτου ἀδελφὸς Πανετβῆς καὶ Θαῆσις Πατερμούθεως ἀνεψιά μου βιαίως ἀντι[λ]αμ-βάνονται τ[ο]ῦ πατρικοῦ μου μέρους προφάσει γεωργίας βασιλικῆς γῆς, εἰς ἣν γυνὴ οὖσα οὐκ ὀφείλω καθέλκεσθαι κατὰ τὰ ὑπὸ τῶν ἡγεμόνων καὶ ἐπιτρόπων περὶ τούτου διατεταγμένα,

لذلك فإنها تطلب منه أن يصدر تعليماته إلى إستراتيجوس إقليم بروسوبيس ليجبرهما على رد ميراثها إليها ؛ وان يتم فرض زراعة هذه القطعة من أراضى التاج على عمها بانتبيس وأبناء ثايسيس.

L. 17-21: κελεῦσαι γραφῆναι τῷ τοῦ νομοῦ στρατηγῷ ἐπαναγκάσαι αὐτοὺς τὸ πατρικόν μοι μέρος ἀποκαταστῆσαι, την δὲ γεωργίαν ὑπό τε τοῦ Πανετβήους καὶ τῶν τῆς Θαήσιος τέκνων γείνεσθαι,

وفى حالة ثالثة نجد التماساً[2] مقدم من أختين من قرية كرانيس إلى استراتيجوس إقليم أرسينوى (الفيوم) تذكران فيه إن والدهما عندما توفى ترك لهما ميراثا يتضمن بعض الممتلكات المنقولة ، ولكن عمهما استولى على هذا الميراث وأعطى لهما قطعة من الأراضى العامة التى تزرع حبوباً على الرغم من عدم مقدرتهما على مواجهة قيمة الإيجارات المفروضة على هذه القطعة من الأراضى العامة ، وتحيطانه علماً بأنهما سبق أن تقدمتا إلى أحد المسئولين فى القرية ولكن دون

(1) B. G. U. 648; Sel. Pap., 284, 164 or 196 A. D.
(2) P. Cair. Isid., 64, about 298 A. D.; Rowlandson, Woman and Society, No. 176, P. 239.

جدوى ، وترفقان بالتماسهما قائمة بتلك الممتلكات ، وأخيراً تطلبان من الاستراتيجوس أن يأمر عمهما بردها إليهما.

وهكذا يمكن القول أن عبء زراعة أراضى الدولة بإلحاق تلك القطع منها بأراضى الملكية الخاصة وإجبار أصحابها على زراعتها لم يكن هذا العبء محدداً من الناحية الزمنية بفترة معينة ، وإنما كان يرتبط بصفة دائمة بأراضى الملكية الخاصة وينتقل معها بالميراث[١] ، كما يتبين فى الحالات الثلاثة الأخيرة حيث انتقل هذا العبء مع التركة إلى المرأة الوارثة عند وفاة مورثها. بعد ذلك يصبح من الصعب على المرأة . من الناحية العملية . التحرر من هذا العبء واستبدالها بأشخاص آخرين تطبيقاً لذلك الامتياز الذى يمنع إجبارها على أدائه.

أن هذا العبء كان يمثل عقبة كبيرة أمام المرأة فى مجال النشاط الزراعى بل يعرضها للخسائر وفقدان ممتلكاتها الخاصة[٢] ، وهذا يفسر ما يرد كثيراً فى عقود بيع الممتلكات الخاصة سواء كانت أراضى زراعية أو أراضى بناء أو أراضى فضاء ، حيث يذكر الطرف البائع سواء كان رجلاً أو أمراه عبارات الضمان التى تؤكد أنه يضمن هذه الممتلكات . محل البيع . بأنها خالية من مسئولية (التزام) زراعة أراضى التاج أو أراضى الدولة [٣].

كذلك يؤدى هذا العبء فى بعض الأحيان إلى ظهور المشاكل والمنازعات بين المرأة وباقى الورثة عند تقسيم التركة بينهم[٤] ، وبالتالى يؤثر سلبا فى العلاقات والروابط الأسرية والاجتماعية التى كانت المرأة من أهم أطرافها.

وفى التماس[١] يرجع إلى نهاية القرن الثانى ومقدم إلى الابستراتيجوس من سيدة (كرونوس) فى قرية تيبتونس يتبين أن والدها تم تعينه للإشراف أو لإدارة ممتلكات تم الحجز عليها بواسطة الإدارة الرومانية

---

(1) See. S. L. Wallace, Op. Cit., P. 20; A. C.; Jonson, "TheEpibole of Land in Roman Egypt", Aegyptus, 32, 1952, PP. 63ff.; P. Kronion, 18, 144 A. D., L. 11.

(2) P. Oxy., 1123, 158-9 A. D.; 899, 200 A. D.

(٣) أنظر: على سبيل المثال:

P. Amh. 95, 109 A. D. = A. C. Johnson, Roman Egypt, No. 95, PP. 166-7, (translation); P. Oxy., 1270; 663; P. Flor., 380.

(4) B. G. U. 648; Sel. Pap., 284, 164 or 196 or 196 A. D.; P. Cair. Isid., 64, 298 A. D.

L. 9-11: εἰς ἐπιτήρησιν γε[ν]ηματογργαφου[μέ]νωῖ ὑπαρχόντων

وبعد وفاته يبدو أن الإدارة المحلية فى هذه القرية فرضت عليها هذا العبء لأنها تذكر فى هذا الالتماس أنه بعد الفترة المحددة لشغل والدها هذا العبء توفى دون أن يترك شيئاً من ممتلكاته ، ومع ذلك فمنذ العام الثالث عشر من عهد الإمبراطور اوريليوس انطونينوس (١٧٣ م.) دائما ما تتم مطالبتها خطأ لسداد مستحقات الخزانة العامة بشأن هذه الممتلكات المحجوز عليها ، وحيث أنه من المقرر أن السيدات معفيات من مثل هذه الأعباء ، ولأنها أمراه تفتقد إلى من يشد من أزرها وقد تقدم بها العمر كثيراً ، وفى خطر من أن تضطر إلى أن تهجر محل إقامتها.

L. 21-28: [κε]κελευσμένον οὖν, κυριε, γ[υ]ναῖκας
ἀφεῖσθαι τῶν τ[οιο]ύτων χρειῶν ἀναγκαίω[ς
γ]υνὴ οὖσα ἀβοήθητος πο[λλο]ῖς ἔτεσι
βεβαρημένη [καὶ] κινδυνεύουσα διὰ τοῦτ[ο
κατ]αλείπειν τὴν [ι]δίαν κ.τ.λ.

لذا لجأت إلى الابستراتيجوس وتطلب منه أن يصدر أوامره بنقل (عبء إدارة) هذه الممتلكات التى لا تزال تحمل اسم والدها إلى أشخاص آخرين ، ووقع الابستراتيجوس بإحالة هذه الشكوى إلى الاستراتيجوس.

ولا يوضح النص طبيعة هذه الممتلكات الموضوعة تحت الحجز ، فربما أنها كانت أرض زراعية ونظراً لتأخر مالكها أو عجزه عن سداد الديون المستحقة عليه للخزانة العامة تم الحجز على محصول هذه الأرض أو إنتاجها (πρόσοδοι) لاستيفاء الديون المستحقة على مالكها[٢]. وكما توضح الأدلة فان هذا الحجز ينتهى بمجرد سداد كامل الديون للخزانة العامة[٣]، ويبدو أن والد هذه السيدة الذى كلف بهذا العمل الإجبارى وتولى الأشراف ἐπιτηρητής على إدارة هذه الممتلكات

---

(1) P. Tebt., II, 327, Late II Cent. A. D.

(2) Cf. R. Taubenschlag, "γενηματογραφιά" in Greco-Roman Egypt", J. J. P., Vol. IV, 1950, P. 79.

(3) Wilcken, Chr. No. 363; Grundz. P. 297; P. Ryl. II, 84, 146 A. D.

حيث يوجد خطاب مرسل من موظف كبير من المحتمل أنه الديويكيتيس إلى استراتيجوس اقليم هيرموبوليس . ومرفق طيه مجموعة من الوثائق الخاصة بالديون المستحقة للخزانة على بعض الأفراد ، ويأمره فى هذا الخطاب بانهاء الحجز الموقع على أراضى هؤلاء المدينين اذا كانت كل الديون المستحقة للخزانة قد تم سدادها جميعاً.

المحجوز عليها كان يقوم بسداد صافى دخلها سنويا للخزانة العامة ، ولكن حوالى عام ١٧٣ . كما يتضح من النص . توفى والدها وبدأت الإدارة الرومانية تطالبها خطأ بسداد مستحقات الخزانة بخصوص هذه الممتلكات المحجوز عليها حتى وقت تقديم هذا الالتماس إلى الابستراتيجوس فيتيوس تو ..... الذى شغل هذا المنصب . كما يتضح من بردية أخرى[١] . عام ١٨٠ . ١٨٢م. واسمه فيتيوس توربو ، فما هو تفسير ذلك؟.

عند وفاة والد هذه السيدة عام ١٧٣ بعد انتهاء الفترة المحددة لقيامه بهذا العبء الإجبارى ، كانت تلك الممتلكات الموضوعة تحت الحجز لا تزال تحمل اسمه أى أن الإدارة لم تقم باستبداله بشخص آخر لتولى هذا العبء ، لذا فليس من المستبعد أن الإدارة المحلية فى قرية تيبتونس فرضت على ابنته كرونوس تولى هذا العبء واستكمال هذه المهمة ، ولكنها ظلت ترفض وتقاوم حتى تراكمت مستحقات الخزانة التى تدعيها الإدارة عاماً بعد عام ، ونظراً لتكرار مطالبة هذه السيدة بسداد تلك المستحقات تقدمت بهذه الشكوى إلى الابستراتيجوس لتخلى مسئوليتها عن مستحقات الخزانة وأقامت حجتها على أساس ما صدر من قرارات سابقة تؤكد إعفاء المرأة من القيام بمثل هذه الأعباء ، وبالتالى تطالب بنقل هذا العبء إلى أشخاص آخرين ، وتلوح إلى الابستراتيجوس بشكل ضمنى أنه إذا لم يتم إنصافها فإنها سوف تضطر إلى أن تهجر محل إقامتها ، ولقد كان الفرار (ἀναχώρησις) آخر وسيلة يلجأ إليها الأفراد عندما تسوء أوضاعهم وتصبح الظروف غير محتملة[٢] وهكذا لم يقتصر الهروب والفرار على الرجال بل شمل أيضا العنصر النسائى.

ومن المشاكل الأخرى التى واجهتها المرأة وكانت تؤثر تأثيراً واضحاً على نشاطها الزراعى فهى التى تتعلق بالضرائب ، إذ لم تعرف أى حكومة قديمة بناءاً ضريبياً يضارع فى تعقيده بناء الضرائب فى مصر خلال العصر الرومانى ، فقد وجد خليط ضخم من الضرائب المنتظمة وغير المنتظمة ، ومما جعل عبء الضرائب مرهقاً للغاية لم يكن فقط حجم الضرائب المفروضة ولكن

---

(1) P. Fam. Tebt., 43, 182 A. D.

(٢) أنظر هامش ٣٤.

تعدد أنواعها أيضاً[١] ، وليس هنا مجال الإفاضة فى تفصيلات ذلك ولكن أشير لبعض الأمثلة التى يمكن أن تساعد فى تصور الظروف التى أحاطت بالنشاط الزراعى للمرأة وإلى أى مدى تعرضت لأساليب متنوعة من الاستغلال والتعسف.

ومن هذه الضرائب ضريبة محاصيل الغلال . المحصول الرئيسى فى مصر . وتقدر بإردب (μοναρταβία) على كل أرورة من أراضى الملكية الخاصة ولكن يتضح من خلال الوثائق البردية أنها بلغت اكثر من ضعف هذا المقدار عند القيام بتسليمه[٢] ، والأفراد الذين يستأجرون مساحات من أراضى الضياع الإمبراطورية (γῆ οὐσιακή) وكانت تمثل أجود أنواع الأراضى، كانوا يدفعون عوائد (φόροι) تتراوح بين أربعة ونصف وسبعة ونص أردباً على كل أرورة ، وهناك مثال بلغ فيه هذا العائد إلى أربعة عشرة وثلث أردباً وما بين هذين الطرفين كانت تتراوح عوائد أنواع الأراضى المختلفة أى حسب جودة الأرض (κατ᾽ ἀξίαν) ، كذلك بالنسبة لكل أنواع الأراضى المزروعة بالغلال كانت الضريبة تزيد بمعدل من خمسة إلى عشرة فى المائة كرسوم إضافية[٣] ، وكان على كثير من الأفراد أن يسددوا ما سبق أن اقترضوه من بذور.

كذلك فان كل المنتجات الزراعية كانت خاضعة للضريبة أيضا وبشكل أساسى الخمور والزيوت والخضروات وباستثناء بعض الكميات التى كانت تجمع عينا لتسليمها للمراكز العسكرية فى مصر نفسها ، كانت الضرائب على هذه المنتجات تحصل نقداً ، ومن الضرائب الرئيسية تلك الضريبة التى يطلق عليها ضريبة المسح (γεωμετρία) وكانت تقدر بسعر مرتفع على مزارع الكروم بمقدار ٤٠ دراخمة على كل أرورة ، وفى الفيوم وأقاليم الوجه البحرى تصل إلى ٥٠ دراخمة ، وفى بعض الأمثلة النادرة ارتفع المعدل إلى ٣٥٠ دراخمة ، وكان مقدار هذه الضريبة على بساتين

---

(1) See S. L. Wallace, Op. Cit., P. 11 ff.;

نفتالى لويس ، الحياة فى مصر تحت حكم الرومان ، ص ص ١٨٧ ؛ ١٩٤.

(2) S. L. Wallace, Op. Cit., P. 13.

(3) See P. Lond., 193, 50-100 A. D.; P. Flor., 331, 117 A. D.; P. Giss., 60, 119 A. D.; B. G. U., 1636, 156-7 A. D.; P. Bour., 42, 167 A. D.; P. Oxy., 1044, 174 or 206 A. D.; 918, II. Cent. A. D.; Johnson, Roman Egypt. PP. 503-15.

النخيل والفواكه يتراوح ما بين ٢٠ و ٣٠ دراخمة على كل أرورة أما أراضى الخضروات تراوحت ما بين ٢٠ و ٢٥ دراخمة على كل أرورة[١].

وثمة ضريبة أخرى تسمى ضريبة الدخل (ἀπόμοιρα) كانت قيمتها فى عصر البطالمة تتراوح ما بين عشر وسدس المحصول ، ولكن الإدارة الرومانية وان كانت قد احتفظت لهذه الضريبة باسمها إلا أنها كانت تحصلها نقداً ، بداية بمعدل ٥ درخمات على كل أرورة من مزارع الخضروات و ١٠ درخمات على مزارع الكروم ، ولكن فى فترة التضخم فى القرن الثالث رفعت المعدل إلى 12½ دراخمة للنوعين[٢].

ولبردية P. Land. 137. التى ترجع إلى منتصف القرن الثانى أهمية كبيرة بالنسبة لهذه الدراسة ، إذ تتضمن نسخة من دليل بالقواعد المنظمة لفرض الضرائب والرسوم على تسجيل أراضى الاقطاعات (Cataecic Land) والأراضى التى يقوم الأفراد بشرائها من الدولة ، ويتم تطبيقها فى مكتب التسجيل الخاص بهذه الممتلكات فى أرسينوى (الفيوم).

L. 1-2: [ἀντίγρᾶφον] γνώμονος καταλοχ[ι]σμων
ʾΑρσι(νοῖτου) [κατοικικῆ]ς
καὶ τῆς ὠνημ[έ]νης ἐκ δημωσίου

ويتضح أن هذه الضرائب كان يتم فرضها عند التصرف فى هذه الأراضى ونقل ملكيتها بالبيع أو التنازل أو الميراث ، وتنقسم هذه الأراضى إلى فئتين تبعاً لإنتاجها: الفئة الأولى هى الأراضى التى تنتج غلالاً σιτική ، والثانية هى الحدائق أو الأراضى المزروعة بأشجار الفاكهة δενδρική ، ومن الملاحظ أن معدل الضرائب على أراضى الفئة الثانية (حدائق الفاكهة) كانت ضعف معدل الضريبة المفروضة على أراضى الفئة الأولى (الغلال). ويختلف معدل الضريبة فى الفئة الواحدة تبعاً لمالك الأرض إذا ما كان رجلاً أو أمراه وهى كالآتى:

(1) S. L. Wallace, Op. Cit., PP. 49 ff.
(2) Ibid., PP. 55-56.

١ . المالك الرجل يدفع على كل أرورة من أراضى الغلال ٤ درخمات ، وعن كل أرورة من حدائق الفاكهة ٨ درخمات. بينما المالكة المرأة تدفع على كل أرورة من أراضى الغلال ٨ درخمات وعلى كل أرورة من حدائق الفاكهة ١٦ دراخمة.

٢ . وخلال الخمس سنوات الأولى من التسجيل كمالك جديد لأرض الاقطاعات فإذا كان رجلاً يدفع الضريبة على كل أرورة من أراضى الغلال بمعدل ٨ درخمات وعلى كل أرورة من حدائق الفاكهة ١٦ دراخمة. وإذا كانت أمراه فإنها تدفع على الأرورة من أراضى الحبوب ١٦ دراخمة وعلى الأرورة من حدائق الفاكهة ٣٢ دراخمة.

٣ . والصغير عند أدراجه فى السجل كوارث لأراضى الاقطاعات عن أبيه فإذا كان ذكراً يدفع على الأرورة من أراضى الغلال دراخمتين وعلى الأرورة من حدائق الفاكهة ٤ درخمات. وإذا كانت أنثى تدفع على الأرورة من أراضى الغلال ٦ درخمات وعلى الأرورة من حدائق الفاكهة ١٢ دراخمة.

وعن رهن هذه الأراضى يتم تحصيل دراخمة واحدة على كل أرورة من أراضى الغلال ودراخمتين على أرورة من حدائق الفاكهة ونفس هذه القيمة يتم تحصيلها عند تحريرها (فكها) من الرهن. ويذكر Johnson أن هذه القيمة هى رسوم تسجيل وتختلف عن نسبة ٢ % التى تفرض على مبلغ الرهن ὑποθήκη.[١]

ويتضمن هذا الدليل أيضاً بعض الرسوم التى تفرض فى حالات أخرى وعلى الرغم من أنها غير واضحة بسبب الثغرات الكثيرة فى البردية ، فإنها تشير إلى رسوم قيمتها ١٢ دراخمة للتسجيل عن كل أسم [ὀνόματος] (ὧν)χρηματισμ ἑκάστ(ου) ويذكر Wallace أن هذه الرسوم ربما تقترن برسوم قيمتها ١٢ دراخمة لتسجيل δημοσίωσις العقود[٢] ، وإشارة أخرى إلى رسوم تتعلق بعمل إعلان الملكية ἀπογραφὴ عن أراضى الاقطاعات ويدفعها الرجل بقيمة دراخمتين بينما تدفعها المرأة بقيمة ٤ دراخمات.

(1) A. C. Johnson, Roman Egypt to Reign of Diocletian, P. 583.
(2) S. L. Wallace, Op. Cit., PP. 234-35.

هذه أهم القواعد الواردة فى بردية P. Lond. 137. الخاصة بالضرائب التى تعرف اصطلاحاً τέλη καταλοχισμῶν وتفرض على تسجيل ونقل ملكية أراضى الإقطاعات ، والأراضى المشتراة من الدولة ، سواء تم هذا النقل بالبيع أو الميراث أو التنازل ، وفرضت هذه الضرائب على المرأة عند اكتسابها لملكية هذه الأراضى[١] بمعدلات مرتفعة إلى حد كبير وصلت إلى الضعف وفى بعض الحالات إلى ثلاثة أضعاف بالنسبة لمثيلتها المفروضة على الرجل.

والابتزاز بما يسمى الضرائب الإضافية ἐπικλασμοί سواء التى يتم جبايتها عيناً أو نقداً ومنها ضريبة التاج التى فرضت فى نهاية القرن الثانى وفى القرن الثالث بعد الميلاد كانت تمثل أعباءاً غاية فى الخطورة على الاقتصاد المصرى ، لأنها عملت على نضوب رأس مال الطبقة المتوسطة الميسورة وبعدئذ الطبقة الأكثر يسراً[٢]. ويوضح التماس ابولوناريون السابق ذكره والمؤرخ بعام ٢٠٠م. [٣]كيف أن امرأة ذات ثروة جديرة بالاعتبار وأملاك متسعة تدهورت أحوالها وتقلصت أملاكها حتى وصلت إلى حالة من الفقر الشديد L. 14: ἐις ἔνδειαν με بسبب هذه الضرائب الإضافية التى أمر بفرضها الوالى ايميليوس ساتورنينوس

L. 9-10: ἐπεὶ δὲ συνέβη μοι ἔκ τε ἐπικλ[α]σμῶν
κελευσθέντων [..... ὑπο τοῦ λαμπροτά[του]
ἡγεμόνος Αἰμιλίου Σατουρνίνου κ. τ. λ.

كذلك توضح وثيقة بردية[٤] ترجع إلى هذه الفترة الزمنية (٢٠١م.) أن سيدة أخرى تمتلك ثروة كبيرة ، وتقترض مبلغاً كبيراً (٢ ½ تالنت من الدراخمات) لسداد الضرائب والإيجارات المستحقة

---

(١) عن اكتساب المرأة لملكية هذا النوع من الأراضى بالشراء انظر:
P. Turn., 24, 148-154 A. D.; P. Amh., 95, 109, A. D.; Johnson, Op. Cit., P. 166.
وبالتنازل من الآخرين. أنظر:
P. Oxy., 273, 95 A. D.
وبالميراث أنظر:
P. Kronion, 18, 144 A. D.; P. W. Pestman, The New Papyrological Primer, No 37, n. 9.
(2) S. L. Wallace, Op. Cit., P. 351.
(٣) أنظر: ص ٧ وما بعدها.
(4) P. Oxy., 1473, 201 A. D; n. 3.

عليها لخزانة الدولة ولسداد ديون أخرى ، وترهن ممتلكاتها التى تتكون من بساتين للكروم وأراضى زراعية ضمانا لذلك القرض.

ويتضح من وثيقة أخرى[١] أن إحدى السيدات (سينفيبيس بنت ثورتايوس) أجبرت على دفع ضرائب أزيد مما يجب عليها سداده إلى الخزانة العامة لأن سكرتير الكاتب الملكى لقرية كريكيس فى إقليم انتيوبوليس ، عند قيامه بإعداد قوائم مسح الأراضى سجل باسمها مساحة اكبر بمقدار أرورة وأزيد عن مساحة قطعة الأرض التى تمتلكها ،وتضيف أنه قام أيضا بتسجيلات أخرى غير صحيحة لأملاك تخصها أيضا فى العام السابق ، ونظراً لتعرضها لخسائر كبيرة تقدمت بهذه الشكوى إلى الابستراتيجوس يوليوس يوليانوس وهذه . مرة أخرى . تلوح هذه السيدة إلى الابستراتيجوس بأنها فى خطر أن تهجر (محل إقامتها) إذا لم يتم رفع الظلم عنها ووقف هذا النزيف الذى يتعرض له مواردها.

L. 20-29: κατὰ τὸ ἀναγκαῖον οὖν τοῦ
ἀνθρώπου ἐπικειμένου μοι κινδυνεύουσα
ἐνκαταλεῖψαι τη[ν.] ..... ιν προσφεύγω
σοὶ τῶι κυρίῳ καὶ πάντων βοηθῷ καὶ
ἀξιῶ κ.τ.λ.

ولم تقتصر مشاكل الضرائب على حجم الضرائب المفروضة وعددها ولكن امتدت أيضا إلى استخدام القسوة ووسائل الإكراه فى تحصيلها ، والأمثلة كثيرة ومنها هذا المثال الذى يرجع إلى أواخر القرن الثانى بعد الميلاد:

" إلى أمونيوس باترنوس ، قائد مئة ، من سيروس بن سيريون ويعرف أيضا بتيركاس من أرسينوى ، أنا وأخى سددنا فى شهر بؤونه كل الضرائب المستحقة علينا حبوباً ، وكذلك تسعة من العشرة أرادب المضافة علينا ، فى قرية كرانيس ، والآن بسبب الإردب الباقى قام جباة ضرائب القمح بتيسيوس بن توكيلو ، وسارابيون بن مارون ، وكاتبهما بطلميوس ، بالإضافة إلى مساعدهما أمونيوس ، باقتحام منزلى بينما كنت فى الحقل ، ومزقوا معطف

(1) P. Oxy., 488, Late II or III Cent. A. D.

أمى وطرحوها أرضا ونتيجة لذلك لازمت الفراش وأصبحت عاجزة (عن الحركة). لذا أطلب أن يتم استدعاؤهم أمامك حتى أحصل على العدالة على يديك (التوقيع والتاريخ)" [١]

ويتبين من وثيقة بردية أخرى[٢] أن جباة الضرائب كان يرافقهم عادة جنود أو حراس مسلحون بالسيوف لاستخدامهم فى إرهاب دافعى الضرائب ومعاملتهم معاملة سيئة.

مشكلة أخرى تتعلق بالبيع الجبرى للقمح πυρός συναγοραστικός ، والقمح الذى يعتبر المحصول الرئيسى للغالبية العظمى من المصريين كان يمثل من وجهة النظر الرومانية سلعة استراتيجية ، لذا فإنه أمر وارد أن يكون مستهدفاً . بصرف النظر عن بعض المواقف الاستثنائية . من قبل الإدارة الرومانية إلى أقصى درجة يمكن الوصول إليها ، والبيع الجبرى للقمح هو أحد الأساليب التى استخدمتها الإدارة الرومانية لمواجهة الطلبات المتزايدة ولدعم الإمدادات المدنية والعسكرية ، فكان الفلاحون يضطرون إلى بيع جزء من محصولهم بعد سداد الضرائب والإيجارات بالسعر الذى تفرضه الحكومة الرومانية وكان فى كثير من الأحيان ، وربما دائما ، أقل من سعر السوق[٣] وهذا النوع من الابتزاز كان يشكل أزعاجاً للأفراد ، نساءاً ورجالاً ، ويتسبب فى استنزاف مواردهم حتى وان دفع لهم فيها سعر السوق كاملاً ، لأن هذه الطلبات الإجبارية وان حدثت أصلاً فمن أجل تخفيف نقص عرضى ، إلا أنها أصبحت منذ منتصف القرن الثانى تقريباً دائمة الحدوث[٤] ، ولم يكن فى وسع الأفراد أن يكونوا على ثقة تامة متى يتم الدفع أو متى يلغى تماماً[٥].

وتحتوى أحد الوثائق البردية[٦] على قرار للديويكيتيس أوريليوس تيبريوس يذكر فيه:

---

(1) B. G. U. 515= Sel. Pap., 286, 193 A. D.
(2) P. Tebt. II, 391, 99 A. D.
(3) A. C. Johnson, Op. Cit. P. 620; S. L. Wallace, Op. Cit., P. 22.
(٤) نفتالى لويس ، الحياة فى مصر ، ص ٢٠٤.
(5) See: P. Oxy., Vol. 46, 3290, 258-60 A. D.
حيث يقوم أحد الأفراد بمطالبة استراتيجوس إقليم اوكسيرينخوس بسداد ثمن كمية من النبيذ التى سبق أن أمد بها الجنود المرافقين للوالى ، وتنتهى الوثيقة دون أن نعرف هل نجحت هذه المطالبة فى الحصول على ثمن كمية النبيذ هذه أم لا!.
(6) P. Oxy. Vol. 42, 3048, 246 A. D.

" أنـه علـى كل الـذين فـى حوزتهم قمحـاً فـى المدينـة (اوكسيرينخوس) أو فـى الإقليم أن يقوموا بتسجيله حتـى يمكن للمدينـة أن تحصل علـى تموينها ، وكذلك حتـى يتم الوفاء بالحاجات العامة "

L. 3-4: ὑπερ τοῦ καὶ τὴν πόλιν ἔχειν τὰς τροφὰς καὶ τὰς δημοσίας χρείας ἀνυσθῆναι

على أن يتم ذلك غداً الذى يكون الثانى والعشرين من شهر برمهات (١٨ مارس) دون أن يتكبدوا أية خسائر فى هذا الصدد حيث يتسلم كل فرد الثمن الذى حدده الوالى وهو ٦ دينار ، علما بأنه إذا تم اكتشاف أى فرد لم يقم بهذا التسجيل ، فليس القمح فقط ولكن أيضا المنزل الذى اكتشف فيه سوف يتم مصادرته لصالح الخزانة العامة ".

وبناءاً على ذلك تقوم سيدة (سطر ١٠-٢٤) تدعى كالبورنيا وتعرف أيضا أيوداميا فى الميعاد المحدد أعلاه بتسجيل كل ما لديها من القمح فى عدة قرى من إقليم اوكسيرينخوس بلغ حجمه ٥.٠٤٥ أردباً. وهذا القرار يفترض وجود نقص فى كمية القمح الخاص بتموين مدينة اوكسيرينخوس فى ذلك العام ربما بسبب انخفاض فيضان النيل[١] ، لذلك فان جزءاً من القمح من أجل تموين المدينة أما الجزء الآخر فهو للوفاء بالحاجات العامة ، وكان مصيرها لجنود الفرق العسكرية ، إذ أن الإدارة الرومانية وعلى رأسها الوالى كانت تحرص على تلبية احتياجات الفرق العسكرية.

ويوضح ذلك وثيقة بردية[٢] تحتوى على إيصال من جندى تم إرساله من قبل فاليروس فرونتينوس قائد الفرقة الهرقلية [التى تعسكر] فى قفط يذكر فيه أنه تسلم من شيوخ إحدى القرى فى مركز باتميتى العليا الحصة المفروضة على قريتهم من الـ ٢٠.٠٠٠ إردب من الشعير التى أمر والى مصر لونجايوس رفوس بشرائها من محصول العام الرابع والعشرين لاحتياجات الفرقة المذكورة آنفاً وهى مائة إردب من الشعير بالمكيال العمومى وذلك بموجب ما تم تقديره من قبل موظفى الإقليم.

---

(1) See: P. Oxy., 3048, The Editor P. 122.
(2) P. Amh. 107= W Chr. 417, 185 A. D.; A. C. Johnson, Op, Cit., P. 629.

ويبدو أنه كانت هناك مخصصات من عوائد الضرائب للإنفاق على جيش الاحتلال الرومانى فى مصر ، ولأن هذه المخصصات كانت توفر فقط الاحتياجات الأساسية من الطعام والوقود والأعلاف ، فإن العسكريين كانت لديهم السلطة لطلب إمدادات ومؤن (annona militaris = ἀννώα στρατιωτῶν) إضافية عند الحاجة وهذه السلطة القادرة على الاستيلاء والمصادرة كانت تعمد إلى الاستغلال والإسراف فى طلباتها المتنوعة[١].

وكما يتضح من الإيصال السابق فإن توزيع هذه الطلبات على مختلف أقاليم مصر كان يتم بطريقة مشابهة لما يحدث بشأن جولات الأباطرة والأمراء وولاة مصر ، ويبدو أنه تم تنظيم هذه المؤن العسكرية عام ١٨٥م. خاصة ما يتعلق منها بالغلال وكان يتم جمعها عيناً على أراضى الغلال[٢]. ويذكر روستوفتزف أنه بينما كانت المؤن (annona) فى القرن الثانى تعتبر إضافة طارئة على ما يجبى من ضرائب ، وكان المفروض أن الحكومة تقوم بدفع ثمن ما يسلم إليها من مؤن غدت فى القرن الثالث الذى يعج بالحروب وتنقلات الجنود ، محض استيلاء وضريبة إضافية تفرض على الملاك ومستأجرى أراضى الدولة وأراضى الضياع الإمبراطورية[٣].

ففى وثيقة بردية[٤] نجد سيدة أرملة تدعى أوريليا من سكان مدينة أرسينوى وتمتلك مساحات من الأراضى الزراعية فى إقليم أرسينوى تذكر فى التماسها إلى والى مصر أنها سددت مبالغ كبيرة من أجل الضرائب بما فى ذلك مدفوعات سددتها للأغراض العامة ومؤن (إمدادات) للجنود:

L. 6-7: καὶ οὐχ ὀλίγ[ον] τέλος δήμου,

---

(1) J. Lesquier, L' Armee Romaine d' Egypte d' Auguste à Diocletien, IFAO., 41, Le Caire,1918, PP, 350 ff.; O. W. Reinmuth, The Prefect of Egypt From Augustus To Diocletian, Leipzig, 1935, P, 121; S. L. Wallace, Op. Cit., P. 23-25.

نفتالى لويس ، الحياة فى مصر ، ص ٢٠١.

(2) See: B. G. U., 336, 216 A. D.

تحتوى على إيصال أصدره أحد المشرفين على شونة للغلال بتسلمه ¾ 19 أردباً من القمح ضريبة على قطعة من الأراضى الزراعية بالإضافة لتسلمه من أجل المؤن (annona) إردبين ونصف من القمح وأردبين من الشعير. أنظر:

S. L. Wallace, Op. Cit., P. 23.

(٣) م. روستفتزف: تاريخ الإمبراطورية الرومانية. ص ٥٧٧ . ٥٧٨.

(4) P. Oxy., 71, 303 A. D.

κανονικοὺς δὴ λέγω φόρους[1] καὶ στρατιωτικὰς εὐθενίας,

وتسجل الكثير من الوثائق البردية أمثلة لهذه الطلبات المتنوعة من المؤن العسكرية والإمدادات من أنواع الطعام المختلفة ووسائل النقل التى كان يتم الاستيلاء عليها بين الفترة والأخرى دعما لحروب الإمبراطورية الخارجية ، وبشكل متكرر لإعاشة وتموين الجنود ومن أجل الزيارات والجولات التى يقوم بها الأباطرة الرومان والولاة وكبار الموظفين وحاشيتهم فى مصر. فبعض الوثائق[٢] تتحدث عن جمع كميات من القمح والشعير ونقلها إلى مناطق تمركز جنود الجيش الرومانى ، وأخرى تتحدث عن جمع وتسليم كميات من الخبز والنبيذ والأغنام والخنازير والزيت والجبن والسمك وغيره من أنواع الطعام لهم[٣] ، كذلك عن ملابس وأغطية ، وجلود تم دباغتها لاستخدامها فى الأغراض العسكرية[٤].

وكان يتم الاستيلاء أيضا على حيوانات النقل والجر ، فالوالى الرومانى كان يصدر الأوامر إلى حكام الأقاليم المختلفة لتسليم الجمال لاستخدامها فى الأغراض العسكرية سواء داخل مصر أو خارجها ، وأحد هذه الأوامر[٥] تم إرساله إلى استراتيجوس إقليم العربية بمناسبة الحملة التى أوشكت على البداية ، طبقا لأمر الوالى فانه يجب عليه (أى الاستراتيجوس) أن يحضر الجمال التى طلبها منه وأن تكون ذكوراً وقوية ومناسبة للخدمة فى الحملات أو أن يرسلها مع بعض من رجاله ، ويحذره من مغبة التأخير وما يترتب عليه من توقيع العقوبة الشديدة.

---

(١) يترجمها الناشر: ص ١٣٤ ؛ Payments for public purposes ، وعن المعانى المختلفة لهذا المصطلح فى الوثائق البردية ومن أهمها إيجارات لأراضى تملكها الدولة ، أنظر:

S. L. Wallace, Op. Cit., P. 71-2.

(2) P. Giss, 69, 119 A. D.; P. Lond., 1159, 145 A. D.; B. G. U., 81, 189 A. D.; B. G. U., 336, 216 A. D.; P. Oxy., 1194, 265 A. D.; 2766, 305 A. D.

(3) P. Lond., 1159, 145-7 A. D.; S. B., 718, 220 A. D.; P. Goth. 3, 215 A. D.; P. Oxy., 3290, 258-60 A. D.; P. Oxy., 1115, 284 A. D.; P. Ryl., 657, 323-4 A. D.

(4) P. Ryl., 189, 128 A. D.; B. G. U., 1564, 138 A. D.; P. Oxy.,2760, 179-80.; P. S. I., 465, 265 A. D.

(5) P. Flor., 278, 203 A. D.; J. Lesquier, Op. Cit., PP. 368-72.

ويقوم موظفى الإدارة المحلية تحت أشراف الاستراتيجوس بتوزيع هذه الطلبات على القرى المختلفة داخل الإقليم ، وهكذا نجد امرأة من قرية سوكنوباى نيسوس فى إقليم أرسينوى (الفيوم) ، تدعى أوريليا تايسيس طلب منها تقديم جملين بمناسبة زيارة الإمبراطور انطونينوس عام ٢١٥م وبعد الانتهاء من المهمة تم إعادتهما إليها ولكن فى العام التالى ٢١٦م. تم مصادرتهما وأرسل أحدهما . طبقا لأمر الوالى فاليريوس داتوس . للخدمة الإمبراطورية فى قوات الجيش فى سورية ، أى من أجل الاستخدام فى حرب الإمبراطور على الجبهة الشرقية أما الثانى تم رفضه لأنه أصبح غير صالح للعمل(١).

وفى برديـة أخرى(٢) امرأة تدعى أوريليا أبولونيا طلب منها تقديم ثورين للعمل فى نقل الأحجار ، فقدمت ثوراً واحداً بينما فشلت فى تقديم الآخر نظراً لما أصابه من أضرار فى أرجله وأصبح عرضة للتعثر ، وحتى يتم التحقق من هذا الأمر وتتجنب هى الكثير من المشاكل والمتاعب فإنها تقدمت بهذا الالتماس الذى بين أيدينا وتطلب فيه أن يتم إرسال أحد المساعدين ليقوم بفحص هذا الحيوان وعمل تقرير مكتوب بحالته حتى تتمكن من الحصول على الأمان والاستقرار.

L. 22: δύνασθαί με τὸ ἀπαρενόχλητον ἔχ[ειν.

والاستيلاء على هذه الحيوانات وحرمان أصحابها من منافعها لا شك كان يلحق بهم الأضرار وبما يقومون به من أنشطة زراعية ، فالجمال والثيران والحمير كانت بمثابة القوة المحركة للعمليات الزراعية والنقل ، لأنها كانت تحمل على ظهورها كل ما يحتاجه العمل فى الأرض وكل ما تنتجه من محاصيل ، كذلك الثيران كانت تستخدم فى جر المحراث وإدارة عجلة المياه (الساقية) ونقل مواد البناء وغيرها من الأحمال الثقيلة.

وإكراه الأفراد . نساءاً ورجالاً . على تقديم هذه الطلبات المتنوعة من أجل إمداد الجيش الرومانى فى مصر وفى المناطق المجاورة بحاجته ليس فقط من المواد الغذائية ولكن أيضا من العلف والوقود والأسلحة والأغطية والملابس وحيوانات الركوب والجر ، وكذلك من أجل تمويل الزيارات التى يقوم بها الأباطرة لمصر والجولات التى يقوم بها الولاة وكبار الموظفين ، ترتب على

(1) B. G. U., 266= W. Chr. 245, 217 A. D.; A. C. Johnson, Op, Cit., PP. 631-2.
(2) P. Oxy., 2849, 21 May, 296 A. D.

كل هذا . فى مصر كما فى غيرها من البلاد . كثرة استغلال السلطة وإساءة استخدامها ، وحاول بعض الولاة بما أصدروه من منشورات فى القرن الأول والثانى وبداية القرن الثالث[١] التصدى لهذا الفساد إلا أنها كانت دون جدوى.

وزيادة الحروب والصراعات فى القرن الثالث وضعف الاستقرار السياسى وتدهور حالة الرخاء كان يعنى أن عبء الضرائب والطلبات الإضافية لم يكن قابلاً للتخفيف ولكنه اتجه نحو الزيادة خاصة إن التخفيض المستمر فى قيمة العملة منذ عهد الإمبراطور ماركوس اوريليوس (١٦١ . ١٨٠) أدى إلى التضخم وارتفاع الأسعار[٢] ، وهذا أثر بالضرورة على الحكومة الرومانية فى مصر التى عالجت هذا الأمر بمزيد من الضرائب والطلبات العينية حتى تتمكن من تعويض إيراداتها من الضرائب النقدية[٣].

وأدت كل المشاكل والمعوقات السابق عرضها فى هذا البحث . بطبيعة الحال . إلى أضرار كبيرة بالنشاط الزراعى للمرأة ، بل تسببت فى أن يفقد الكثير من النساء ملكيتهن الصغيرة وحتى المتوسطة من الأراضى الزراعية لصالح الأثرياء وكبار الملاك بعد أن اضطررن إلى الاقتراض بضمان رهن أراضيهن[٤] ثم عجزن عن الوفاء بديونهن وما عليها من فوائد ، وأصبحت الظاهرة

---

(1) Edict of Aemilius Rectus in P. Lond., III 1171= W. Chr. 489, 42 A. D.; Edict of Capito in CIG. 4956= OGIS, 665, 49 A. D.; Edict of Mamertinus in P. S. I., 446, 133-7 A. D.; and Edict of Subatianus Aquila in P. Oxy., 1100, 207 A. D.; O. W. Reinmuth, The Prefect of Egypt, PP. 81-84.

(2) S. L. Wallace, Op. Cit., PP. 29-30.

وانظر أيضا: جونيفييف هوسون ، دومينيك فالبيل ، الدولة والمؤسسات فى مصر من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان ، ترجمة: فؤاد الدهان ، مراجعة: د. زكية طبوزادة ، دار الفكر للدراسات والنشر ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٣٤٧.

(3) See A. C. Johnson, "Egypt in the Third Century", J. J. P., 4, 1950, PP, 151-8; J. Rowlandson, Women and Society, P. 15.

(4) See P. Oxy., 273, 94 A. D.; P. Fam- Tebt., 19, 118 A. D., P. Tebt., 389, 141 A. D.; P. Ryl., 120, 167 A. D.; P. Oxy., 1473, 201 A. D.

الواضحة لملكية الأرض الزراعية فى مصر خلال القرن الثالث هى زيادة ملكية الأراضى الكبيرة[١] مما مهد الطريق أمام النظام شبه الإقطاعى فى مصر تحت الحكم البيزنطى.

(١) د. مصطفى العبادى: " الأرض والفلاح فى مصر الرومانية " ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ١٣٩. ؛ د. أمال الروبى " الملكيات الزراعية الكبيرة فى قرية كرانيس . كوم اوشيم بالفيوم . فى أواخر القرن الثالث " مجلة مركز الدراسات البردية والنقوش ، المجلد الثالث ، ١٩٨٦ ، ص ١١٠.